الأمم المتحدة

A/66/7/Add.7

الجمعية العامة

Distr.: General
25 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تحت الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، والباب ٣٧، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في ما يتصل بتعزيز مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

التقرير الثامن للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تحت الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، والباب ٣٧، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في ما يتصل بتعزيز مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/66/393). وخلال نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة الاستشارية بممثلي الأمين العام الذين قدموا لها المزيد من المعلومات والتوضيحات.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٥٣ من قرارها ٢٤٣/٦٤، إنشاء وظيفة تكرس لمدير عام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي برتبة وكيل للأمين

271011 271011 11-56427 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

العام. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن المدير العام عين اعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠١١ (A/66/393، الفقرة ٢)، بعد ١٦ شهرا على اتخاذ الجمعية العامة قرارها بإنشاء الوظيفة.

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أنها علمت، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أن إنشاء تلك الوظيفة أفضى إلى استعراض لترتيبات الدعم في المكتب. وأشير حينئذ إلى أنه سيتم، وفقا للإجراءات المتبعة، تقديم أي تعديلات تنتج جراء ذلك في احتياجات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين في سياق التقديرات المنقحة (A/66/7، الفقرة أولا - ٢٥). وتحيط اللجنة علما بالأسباب التي قدمها الأمين العام لتعليل عدم إدراج الاحتياجات الإضافية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/393، الفقرة ١).

٤ - وتأسف اللجنة الاستشارية لكون الفترة الزمنية الفاصلة بين اتخاذ الجمعية العامة قرارها بإنشاء وظيفة المدير العام بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي وتعيين شاغل الوظيفة أسفرت عن وضع تعذر فيه تقديم الموارد ذات الصلة في الوقت المناسب كجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وترى اللجنة بقوة أنه لو تمت عملية التعيين في الوقت المناسب لأمكن إدراج الموارد المقترحة للمكتب في مقترحات الميزانية الأولية. كما ترى أن بعض المهام التي يجري عرضها في الوقت الحالي تشكل مهام دعم إداري اعتيادي؛ ولم يكن من اللازم انتظار وصول المدير العام لطلب توفير الموارد ذات الصلة. وفي هذا الصدد، عبرت الجمعية العامة واللجنة الاستشارية مرارا عن القلق إزاء اتباع نهج تجزيئي في وضع الميزانية. وتؤكد اللجنة من جديد أن المسائل المتوقعة أثناء إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة يجب أن تدرج في مقترحات الميزانية الأولية للأمين العام (انظر أيضا A/66/7، الفقرة ٣١).

٥ - وإضافة إلى ذلك، تجد اللجنة الاستشارية أن هذا المقترح يفتقر كثيرا إلى المعلومات التفصيلية والتحليلات اللازمة لإجراء استعراضها الشامل وتمكين الجمعية العامة من اتخاذ قرار مستنير تماما بشأن احتياجات مكتب المدير العام (انظر A/66/7، الفقرة ١٤٤). ونتيجة لذلك، تعين على اللجنة أن تطلب إيضاحات مسهبة لتيسير إجراء تقييمها. وتشدد اللجنة على أن جميع مقترحات الميزانية ينبغي أن تقرن بكامل المعلومات والتبريرات لتيسير اتخاذ القرار. ولدى صياغة توصياتها في هذا التقرير، وضعت اللجنة في اعتبارها المعلومات التي تلقتها لدى استفسارها.

ثانيا – الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد

٦ - ذكر في تقرير الأمين العام أن الاحتياجات الإضافية من الموارد بالنسبة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تبلغ مبلغا صافيه ٨٠٠ ٤٢٧ دولار (٢٠٠ ٤٦٢ دولار بعد إعادة تقدير التكاليف)، يشمل ٩٠٠ ٣١٩ دولار للوظائف و ٩٠٠ ١٠٧ دولار للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف (A/66/393، الفقرة ٦). وذكر كذلك في التقرير أن الأثر المتأخر لاستحداث الوظائف الثلاث الجديدة المقترحة بالنسبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ يقدر بمبلغ ٣٠٠ ٢٠٠ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٧).

توصيات بشأن الوظائف

٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي يضم حاليا أربع وظائف (وظيفة برتبة وكيل أمين عام و ٢ ف-٥ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية)) (المرجع نفسه، الفقرة ٣). ويشير الأمين العام إلى أن الجمعية العامة، رغم موافقتها على استحداث منصب المدير العام برتبة وكيل أمين عام، لم ترصد أي موارد أخرى سواء كانت متعلقة أو غير متعلقة بالوظائف، دعماً للمدير العام الجديد (المرجع نفسه، الفقرة ٨). ويشير كذلك إلى أنه، بغية زيادة وتعزيز قدرات المكتب في ضوء قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٤٣، يُقترح استحداث ثلاث وظائف على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرة ٣):

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف مراسم؛

(ب) وظيفتان بالرتبة المحلية، واحدة لمساعد إداري وأخرى مساعد قانوني.

ويقترح الأمين العام أيضا إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب (ف-٥) إلى رتبة مد-١ (المرجع نفسه، الفقرة ٤).

٨ - وعلمت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها أنه، قبل تعيين مدير عام مخصص بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، كانت مسؤوليات المراسم العامة تنفذ من قبل خدمات العلاقات الخارجية في مكتب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة و/أو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). ومع تعيين المدير العام، كان من اللازم أن تكون هناك قدرة مراسم مستقلة داخل مكتبه. **وترى اللجنة أنه، في ضوء عدم جِدَّة مهام الوظيفة المطلوبة، ينبغي النظر في مواصلة الترتيبات القائمة في السابق أو البدائل الأخرى للاضطلاع بتلك المهام. ولذلك، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام إجراء استعراض آخر وتقديم تقرير عن ذلك في سياق الميزانية**

البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي انتظار الإعلان عن نتيجة ذلك الاستعراض، لا توصي اللجنة بإنشاء الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ لموظف مراسم.

٩ - **وفيما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفتين بالرتبة المحلية لمساعد إداري ومساعد قانوني، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة واحدة بالرتبة المحلية لمساعد إداري. وتوصي بعدم الموافقة على وظيفة المساعد القانوني. وترى اللجنة الاستشارية أن المهمة المتوخاة يمكن أن يتكفل بها كل من الموظف القائم بالرتبة المحلية (انظر الفقرة ٧ أعلاه) والمساعد الإداري الجديد المقترح إنشاء وظيفة له.**

١٠ - وفيما يتعلق بإعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب من رتبة ف-٥ إلى رتبة مد-١، علمت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها أنه، لئن لم تتغير المسؤوليات العامة لمكتب المدير العام، فإن تعيين المدير العام جعل تنفيذ الولاية الكاملة للمكتب أمرا ممكنا. ونتيجة لذلك، كانت هناك زيادة في عبء العمل ودرجة تعقيده على السواء. وعلمت اللجنة كذلك أن المديرين العامين/المديرين التنفيذيين السابقين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو موئل الأمم المتحدة كان يساعدهم في أداء مهامهم رؤساء المكاتب في كل منظمة على حدة برتبة مد-١. ومع تعيين مدير عام مخصص لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، لم يعد من الممكن الاعتماد مباشرة على موارد مكاتب المديرين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة و/أو موئل الأمم المتحدة. **واستنادا إلى المعلومات المقدمة، توصي اللجنة بالموافقة على إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب من رتبة ف-٥ إلى رتبة مد-١.**

توصيات بشأن الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف

١١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية انطلاقا من التقديرات المنقحة أنه، بموازاة طلب استحداث وظائف إضافية وإعادة تصنيف وظيفة قائمة، يقترح الأمين العام أيضا زيادة الموارد غير المتعلقة بالوظائف بالنسبة للموظفين الإضافيين (المرجع نفسه، الفقرة ٥). وعلمت اللجنة أن الزيادة المقترحة بمبلغ ٩٠٠ ١٠٧ دولار للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ستغطي تكاليف الموظفين الأخرى (٣٠٠ ١٠ دولار)، وسفر الموظفين (٤٠٠ ٣٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٨٠٠ ١٢ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ٣٠ دولار)، واللوازم والمواد (٥٠٠ ٦ دولار)، والأثاث والمعدات (٥٠٠ ١٣ دولار).

١٢ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن الاحتياجات المنقحة الإجمالية للسفر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ٢٠٠ ٧٦ دولار والتي تشمل الموارد الإضافية المقترحة البالغة ٤٠٠ ٣٠ دولار. وعلمت اللجنة أن الاحتياجات الإجمالية للسفر البالغة ٢٠٠ ٧٦ دولار

ستغطي تكاليف ما يلي: (أ) أربع رحلات إقليمية سنويا للمدير العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ودارفور، والصومال (٠٠٠ ٢٠ دولار)؛ و (ب) ثلاث رحلات سنوية إلى مقر الأمم المتحدة لإجراء المشاورات (٨٠٠ ٤١ دولار)؛ و (ج) رحلتان خلال فترة السنتين لموظفين فنيين آخرين (٤٠٠ ١٤ دولار). **واستنادا إلى الإيضاح المقدم، ليس لدى اللجنة أي اعتراض على الموارد المقترحة من الأمين العام فيما يتعلق بالسفر.**

١٣ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف. ويتعين تعديل الاعتماد الإجمالي للموارد غير المتعلقة بالوظائف لتبيان توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالوظائف الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ أعلاه.

ثالثا - خلاصة

١٤ - ترد الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة في ما يتصل بتعزيز مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ويشير الأمين العام إلى أنه، في حال موافقة الجمعية العامة على مقترحاته، سيلزم توفير احتياجات إضافية من الموارد، وفقا للأحكام التي تنظم عمل صندوق الطوارئ ولأحكام قراري الجمعية ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ (المرجع نفسه، الفقرة ٩). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا أحد المقترحات العديدة من الأمين العام التي تطلب تقييد خصم على صندوق الطوارئ منذ أن قدم ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٥ - وترد توصيات اللجنة الاستشارية بخصوص مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة وغير المتعلقة بالوظائف في الفقرات ٨ و ٩ و ١٣ أعلاه. ويتعين أن تعدل الاحتياجات الإضافية من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المقترحة في الفقرة ١٠ (ج) من تقرير الأمين العام، مع مراعاة توصيات اللجنة.